الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 20 جوان 2024

واردات عدد .....
20 جوان 2024
E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من النائب زينة جيب الله
عضو مجلس نواب الشعب
ع / ط : السيّد رئيس مجلس نواب الشعب
إلى السيّد رئيس الحكومة

عملا بالفصلين 114 من الدّستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدّم بأسئلة كتابية.

الموضـوع : حول تسوية وضعية العاملين بالقطاع الهش وهم يصنفون كالآتي أعوان المناولة، أعوان مؤسسات الافراق (مثل الاتصالية وPMS) ،
والاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية وأعوان الحراسة حسب نظام المناولة في جميع القطاعات.

1. ماهي فحوى المراسلة التي صدرت من رئاسة الحكومة موجه إلى الشركة الاتصالية للخدمات والتي تخصّ الاتفاقية المعمول بها لدى هذه الشركة والتي تسمح في الترخيص لها في مواصلة اسناد التعاقد مع مؤسسات القطاع العام إلى حين استكمال النظر في ملف المناولة بهذا القطاع ،
في حين أنّ سيادة الرئيس أكّد على نهاية العمل بهذه العقود الاستعمارية ؟ ماهي حقيقة هذا الموضوع ؟ وماهو موقف رئاسة الحكومة من هذا الملف وإذا كانت لديكم حلول بديلة فنرجو منكم مدّنا بها ؟

2. يعتبر ملف الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية من الملفات التي استوفت كلّ الأوقات وكلّ مجالات النظر وكلّ عملية الجرد والاحصاء وكلّ تأخر في حلحلة هذا الموضوع يفتح لدينا عديد نقاط الاستفهام التي من واجب حكومتكم الإجابة عنها وتتمثّل في :
ماهو الاشكال الحقيقي في عدم التوصّل إلى تسوية وضعية الاعتمادات المفوضة ولماذا هذا الملف تتالت عليه العديد من الحكومات ولا يمكنهم البتّ فيه نهائيا ؟؟

3. ملف المناولة من الملفات الهامة وذات أولوية النظر لدى رئاسة حكومتكم وقد استوفت وزارة الشؤون الاجتماعية تنقيح الفصول بمجلة قانون الشغل ويبقى الاشكال لدى اللجنة الوطنية لدى وزارتكم في استكمال عملية الجرد لأعوان المناولة بالقطاع العمومي. **فماهي المرحلة التي وصلت إليها هاته اللجنة وهل يمكن لها أن تعطينا تحديدا زمنيا واضحا لاستكمال عملية الجرد إذ لا يمكن أن يبقى التحديد الزمني مفتوحا في ملف يهمّ فئة هشة من المجتمع تعيش الفقر والخصاصة ؟**

الإمضـــــاء

زينة جيب الله

عضو مجلس نواب الشعب